الدليل الإرشادي السريع لأبوظبي العالمي – العقـوبات المالـية المسـتهدفـة

ما هي العقوبات المالية المستهدفة؟

تشمل العقوبات الدولية التدابير الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تنفذها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم السلام والأمن الدوليين. يشمل نظام عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية مختلفة – ويركز هذا الدليل الإرشادي على تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بتدابير التجميد وحظر توفير الأموال والخدمات للأفراد والكيانات المدرجة في القائمة المعروفة باسم "القائمة الموحدة للأمم المتحدة" في دولة الإمارات العربية المتحدة.

على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة – تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بخصوص الأفراد أو الكيانات التي يحددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالإضافة الى ذلك، يفوض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها دولة عضو، بوضع إجراءات لتحديد وتطبيق تدابير التجميد بخصوص الأفراد أو الكيانات المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية. توجد في دولة الإمارات العربية المتحدة "قائمة إرهاب محلية" والتي تم إعدادها واعتمادها ونشرها تماشيًا مع هذا التفويض.

يعد الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة طبقا لقائمة الإرهاب المحلية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة أمرًا إلزاميًا. وتنطبق هذه العقوبات كمسألة قانونية في أبوظبي العالمي. يجب عليك ضمان الالتزام بالقيود المنطبقة على قائمة الإرهاب المحلية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة.

يتم إجراء فحص العقوبات كجزء من إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) لتحديد ما إذا كان العميل (سواء كان فردًا أو كيانًا) مرتبطًا بعقوبات اقتصادية أو تجارية أو خاضعًا لها. تتوفر المزيد من التفاصيل حول إجراءات "اعرف عميلك" في الدليل الإرشادي السريع "اعرف عميلك".

ما هي السلطة المسؤولة عن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في دولة الإمارات العربية المتحدة

المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار مكلف بضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020.

صدر هذا الدليل الإرشادي السريع بغرض توفير معلومات عامة فقط. وهو دليل غير شامل ولا يعتبر دليل إرشادات رسمية. يجب قراءة هذا الدليل الإرشادي مع نظام الخدمات المالية والأسواق لسنة 2015، ولوائح وإرشادات مواجهة غسل الأموال والعقوبات والتشريعات الاتحادية المعمول بها. وعليكم الحصول على استشارة متخصصة مناسبة إن لزم الأمر للتحقق من فهمكم الكامل لالتزاماتكم بموجب الأنظمة واللوائح والتشريعات ذات العلاقة. قد تتغير الأنظمة واللوائح والتشريعات وقد يدخل التغيير حيز التنفيذ خلال فترة قصيرة من إجراء التغيير عليكم التحقق من فهم تلك الأنظمة واللوائح والتشريعات وفقا لآخر التغييرات التي تطرأ عليها. قد لا يتضمن هذا الدليل الإرشادي السريع أحدث المتطلبات الواردة في الأنظمة واللوائح والتشريعات.

ما هي العقوبات الإلزامية؟

يتعين على دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها عضوًا في الأمم المتحدة، الالتزام بجميع العقوبات التي أصدرها وأقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعليه، تنطبق التزامات العقوبات المالية المستهدفة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أبوظبي العالمي. يجب عليك الالتزام بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة بناء على القائمة الموحدة للأمم المتحدة وقائمة العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة.

العقوبات الأخرى

بناء على عدة ظروف، قد تنطبق أنظمة عقوبات أخرى على شركتك منفردة وفي تلك الحالة سيتوجب عليك ضمان الالتزام بتلك الأنظمة. قد تشمل هذه الظروف ما إذا كانت شركتك تعمل في مناطق أخرى، والأشخاص الذين تزاول الأعمال معهم والعملات التي تتعامل بها. تشمل أنظمة العقوبات التي قد يتوجب عليك النظر في قابلية تطبيقها العقوبات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية). في جميع تلك الحالات، يتوقع منك مراعاة واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الالتزام بأنظمة العقوبات المعمول بها. العقوبات الدولية معقدة وعليه، يوصى بالحصول على استشارة مهنية متخصصة.

من هم الأشخاص الذين يجب عليهم الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة؟

يجب على أي شخص (سواء كان شخصًا طبيعيًا أو كيانًا اعتباريًا) يقع في دولة الإمارات العربية المتحدة ويعمل ضمن منطقة اختصاص دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ قيود العقوبات، بما في ذلك تدابير العقوبات المالية المستهدفة.

متى يتم إجراء فحص العقوبات؟

فحص العقوبات

يتوجب عليك فحص العملاء المحتملين والعملاء الحاليين (باستمرار) والملاك الحقيقيين والمعاملات للبحث عن حالات التطابق المحتملة مع القائمة الموحدة للأمم المتحدة وجميع العقوبات الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك قائمة الإرهاب المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي أمثلة على الحالات التي تتطلب إجراء فحص للعقوبات المالية المستهدفة:

- قبل إلحاق العملاء الجدد.
- قبل معالجة أي معاملة.
- أثناء التحريات المسبقة المستمرة عن العميل وعمليات المراجعة المستمرة الخاصة بإجراءات "إعرف عميلك".عند إجراء تعديلات على بيانات العميل.
- عند تحديث القائمة الموحدة للأمم المتحدة وقائمة الإرهاب لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- لضمان الالتزام بتدابير التجميد، يجب إجراء الفحص في غضون 24 ساعة من تحديث هذه القوائم.

الاشتراك

يتوجب عليك الاشتراك في نظام إشعارات المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار على الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار* لاستلام إشعارات البريد الإلكتروني الآلية بشأن أية تحديثات على قائمة العقوبات

الفحص

يجب عليك إجراء فحص دوري ومستمر لقائمة الإرهاب المحلية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة** الصادرتين مؤخرًا.

تطبيق العقوبات المالية المستهدفة

تجميد جميع الأموال ذات الصلة وضمان عدم توفير أي أموال أو خدمات (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) للعميل ذي الصلة أو للأفراد المرتبطين/الكيانات المرتبطة. يتوجب عليك تجميد جميع الأموال فوراً (في غضون 24 ساعة) ودون إشعار مسبق (تقدم **الصفحة 5** من هذا الدليل الإرشادي المزيد من المعلومات حول تطبيق العقوبات المالية المستهدفة).

رفع التقارير

رفع تقارير بأية تدابير تجميد أو تعليق عند تحديد وجود حالات تطابق مؤكدة أو جزئية في الأسماء من خلال نظام goAML خلال 5 أيام من اتخاذ تلك التدابير (تقدم **الصفحة 4** من هذه الإرشادات المزيد من المعلومات حول كيفية التأكد من وجود تطابق).

استبيان العقوبات المالية المستهدفة

بمجرد إتمام تطبيق تدابير العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بكم، يتوقع منك إكمال استبيان العقوبات المالية المستهدفة والذي يمكن الوصول إليه من خلال الإشعار الصادر عن المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار المستلم عبر البريد الإلكتروني.

(*) https://www.uaeiec.gov.ae/en-us/un-page
(**) يوصى باستخدام حل فحص العقوبات الآلي. في حال كان لديك عدد قليل من العملاء، قد يكون من العملي إجراء فحص العقوبات المالية المستهدفة يدويًا.

كيف يمكنني التأكد من وجود تطابق؟

عند فحص اسم ما، قد تجد العديد من حالات التطابق المحتملة على القوائم الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة نظراً لوجود العديد من الأسماء المشتركة. لذلك، يجب عليك أن تأخذ بعين الاعتبار معرفتك بالعميل وجميع عناصر تحديد الهوية المتاحة المتعلقة بالعميل لتحديد ما إذا كان هناك تطابق صحيح أو تطابق جزئي أو "إيجابية كاذبة" من عدمه. يمكن أن تساعد عناصر تحديد الهوية التالية على تحديد هوية الشركة المدرجة على قائمة العقوبات وتأكيد التطابق المحتمل أو رفضه:

العملاء من الشركات

- اسم الشركة/ الاسم القانوني الكامل
- الأسماء المستعارة، بما في ذلك الأسماء التجارية
- عنوان المقر المسجل
- الموقع الذي يزاول فيه العميل أعماله فعلياً
- عنوان أو عناوين الفروع
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة والشركاء والملاك الحقيقيين

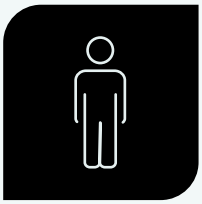

العملاء من الأفراد

- الاسم الكامل
- الأسماء المستعارة
- تاريخ الميلاد
- الجنسية
- بيانات الهوية أو جواز السفر
- الوجود الجغرافي، بما في ذلك آخر عنوان معروف له
- الملف الشخصي العام

من هم الأشخاص المستهدفون من هذه التدابير؟

تنطبق تدابير التجميد، بما في ذلك حظر توفير الأموال، على:

1. أي فرد أو مجموعة أو كيان اعتباري مدرج في قائمة الإرهاب المحلية التي حددها مجلس الوزراء الاتحادي أو أي فرد أو مجموعة أو كيان اعتباري أدرجه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قائمة العقوبات الموحدة.
2. أي كيان اعتباري يملكه أو يسيطر عليه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أي فرد أو كيان اعتباري مدرج في قائمة العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
3. أي فرد أو كيان اعتباري يتصرف نيابة عن أي فرد أو كيان اعتباري مدرج في قائمة العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو بناء على توجيهاته.
4. أنت ملزم بتطبيق تدابير التجميد على الكيانات المملوكة بالأغلبية من قبل أفراد مدرجين أو كيانات مدرجة والكيانات التي يملك فيها فرد مدرج مصالح الأقلية

ما هي الالتزامات المترتبة علي عند تحديد عميل خاضع للعقوبة؟

	نوع العميل	تدابير العقوبات المالية المستهدفة	إجراءات رفع التقارير
تطابق مؤكد	عميل حالي	تجميد الأصول* دون تأخير (يبقى سارياً لحين شطبه من القائمة)	**تقديم تقرير تجميد الأموال (FFR) عبر goAML خلال 0 أيام**
	عميل محتمل	رفض العميل	
تطابق جزئي في الاسم**	أي عميل	تعليق جميع المعاملات دون تأخير (يبقى سارياً لحين استلامك تعليمات إضافية من المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار)	**تقديم تقرير تطابق جزئي في الاسم (PNMR) عبر goAML خلال 0 أيام**
تطابق كاذب	أي عميل	ليست هناك حاجة لاتخاذ أي إجراء	**مواصلة الفحص**

حتى في حال لم يكن العميل نفسه خاضعًا للعقوبات، يجب عليك تطبيق تدابير التجميد فيما يتعلق بالكيانات التالية:

- الكيانات التي يملك فيها كيان أو فرد مدرج أكثر من 50% من الحصص
- الكيانات التي يملك فيها كيان أو فرد مدرج مصلحة أقلية، ولكن هناك إثبات على أن الكيان أو الفرد الخاضع للعقوبات يمارس السيطرة على العميل (منفردًا أو بموجب اتفاقية مع شريك آخر أو طرف خارجي آخر)
- أي كيان أو فرد يتصرف نيابة عن أي كيان أو فرد مدرج أو بناء على توجيهاته

تتوفر المزيد من التفاصيل المتعلقة بالتزامات رفع التقارير المرتبطة على الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار***.

(*) بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، هذا يعني وقف تسهيل أو حظر نقل ملكية أي أصول، وحظر تقديم أي خدمات لحين شطب العميل من القائمة أو بناء على تعليمات المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار. على سبيل المثال، الخدمات القانونية لنقل ملكية الأصول، وشراء العقارات أو بيعها، وبيع المجوهرات والمعادن النفيسة والموارد الطبيعية وغيرها.
(**) بعد استنفاد جميع التدابير وعناصر تحديد الهوية لاستبعاد التطابق المحتمل، وعدم القدرة على استبعاده.
(***) **www.uaeiec.gov.ae**

صدر هذا الدليل الإرشادي السريع بغرض توفير معلومات عامة فقط. وهو دليل غير شامل ولا يعتبر دليل إرشادات رسمية. يجب قراءة هذا الدليل الإرشادي مع نظام الخدمات المالية والأسواق لسنة 2015، ولوائح وإرشادات مواجهة غسل الأموال والعقوبات والتشريعات الاتحادية المعمول بها. وعليكم الحصول على استشارة متخصصة مناسبة إن لزم الأمر للتحقق من فهمكم الكامل للالتزاماتكم بموجب الأنظمة واللوائح والتشريعات ذات العلاقة. قد تتغير الأنظمة واللوائح والتشريعات وقد يدخل التغيير حيز التنفيذ خلال فترة قصيرة من إجراء التغيير عليكم التحقق من فهم تلك الأنظمة واللوائح والتشريعات وفقا لآخر التغييرات التي تطرأ عليها. قد لا يتضمن هذا الدليل الإرشادي السريع أحدث المتطلبات الواردة في الأنظمة واللوائح والتشريعات.